Voice of Bahrain

PO Box 65799, London NW2 9PL
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org

العدد 359 ديسمبر 2012 م ، محرم 1434 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

عاشوراء، وغزة، وحتمية انتصار الثورة

من نتائج صمود شعب البحرين في ثورته ان تغيرا تدريجيا بدأ يطرأ على الموقف الدولي الذي اصبح اليوم اكثر ادراكا لاستحالة اصلاح نظام الحكم الخليفي. يتضح هذا التغير من خلال عدد من المواقف والتطورات. اولها تصريحات بعض حلفاء الحكم الخليفي بانزعاجهم من عدم قيام العصابة الخليفية بخطوات ذات معنى على طريق الاصلاح السياسي برغم مرور اكثر من عشرين عاما على انطلاق اكبر ثورة في تاريخ البحرين المعاصر. وقد جاءت التصريحات الامريكية التي بثتها وكالات الانباء مؤخرا حول ذلك لتؤكد حالة الاحباط هذه. كما ان وزير الخارجية البريطاني الذي يعتبر من اهم داعمي نظام الاستبداد الخليفي، صرح بعد لقائه وزير الخارجية الخليفي في لندن بانه يضغط على الخليفيين للقيام باصلاحات. ثانيها: تداول بعض الجهات الدولية بدائل عملية للضغط على الخليفيين من بينها احالتهم الى مجلس الامن الدولي، والضغط على محكمة الجنايات الدولية لفتح ملف التحقيق في ممارسات بعض رموز الحكم الخليفي المتورطين بارتكاب جرائم التعذيب، ومنها تصاعد الضغوط على مجلس حقوق الانسان لمناقشة اوضاع هذه الحقوق في البحرين في جلسة خاصة، والتواصل مع الامين العام للامم المتحدة من قبل بعض الجهات المعنية لممارسة المزيد من الضغط على الحكم الخليفي لوقف اعتداءاتها على البحرانيين ومساعدة الشعب على تحقيق مطالبه العادلة واهمها حق تقرير المصير. ثالثها: ان رأي عاما عربيا بدأ يتبلور باحتضان الثورة البحرانية واعتبارها واحدة من اهم ثورات الربيع العربي، واتضاح مخاطر السياسات السعودية لاستخدام الطائفية سلاحا ضد الثورات قاطبة. هذه الحقائق تكشف عمق الشعور الدولي بالقلق ازاء استمرار تدهور الاوضاع السياسية ورفض الحكم الخليفي اتخاذ خطوات ذات معنى على طريق الاصلاح السياسي الجاد. رابعها ان حركات التغيير في العالم العربي تتوسع تدريجيا وتمتد الى بلدان طالما اعتبرت خارج محيط الاضطراب السياسي، وان ما قام به حكامها من "اصلاحات" في السنوات الاخيرة مثل المغرب والاردن يكفي لتأجيل الاستحقاق الاصلاحي. ولكن انفجار الوضع في الاردن بعد قرار رفع اسعار الوقود ومطالب المحتجين باسقاط النظام الملكي، أكد توسع دائرة الثورة التي انطلقت في البحرين، واكدت فشل السياسة السعودية التي دفعت بالجيش السعودي لاحتلال البحرين، بدلا من الاستماع الى منطق الحق والواقع.

ومن سياق التطورات في البحرين في الاسابيع الاخيرة يتضح عمق الشعور الشعبي بضرورة مواصلة الكفاح والثورة باساليب سلمية وان الثورة بدأت تفرض نفسها على الساحة الدولية خصوصا بعد ان اتخذت العصابة الخليفية اجراءات ساهمت في الكشف عن طبيعة نظام حكمها. وجاء قرارها بسحب الجنسية البحرانية من 31 مواطنا من البحرانيين اغلبهم من السكان الاصليين من المعروفين بـ "البحارنة" ليؤكد ما قالته المعارضة منذ سنوات بان الشعب الاصلي (شيعة وسنة) يواجه خطر الابادة التدريجية بغير وسائل القتل المباشر. وقد فاجأ القرار المذكور العالم الذي استيقظ على حقيقة مرة بان من يحكم البحرين عصابة تمارس الانتقام من معارضيها بكافة امكانات الدولة التي سخرتها سلاحا سياسيا ضد المواطنين الاصليين. وكانت ردات فعل الجهات الدولية على هذا القرار تعبيرا عن السخط والاحباط وتعمق الشعور باستحالة قيام الحكم الخليفي باطلاق سراح هؤلاء لانه لا يؤمن اطلاقا بحق التعبير السلمي، بل يرى ان من ينتقد الديكتاتور وحثالته يرتكب جريمة، ولا يمكن التعاطي معه بانسانية. وينظر نشطاء حقوق الانسان الى قرار وزارة الداخلية الخليفية بسحب الجنسية بانه خارج التصور، فكيف يمكن لوزير الداخلية سحب جنسية مواطنين بدون اللجوء الى القضاء وتقديم الادلة التي يفضي ثبوتها الى قرار سحب جنسية المواطنين. ووفقا للمادة 15 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، فانه "لا يجوز سحب جنسية المواطنين تعسفا". وليس من حق وزير الداخلية الخليفي او من سواه من المسؤولين اتخاذ مثل هذا القرار. وقد وقع الخليفيون في تناقض عندما قالوا ان بامكان من سحبت جنسياتهم اللجوء الى القضاء، بينما يقتضي الامر ان الطرف الذي اتخذ قرار سحب الجنسية هو الذي يجب ان يحصل اذنا قضائيا من

التتمة صفحة (8)

استشهد في 9 نوفمبر الشاب علي عباس رضي، منطقة سماهيج، بعد ان دهسته قوات الاحتلال الخليفية والسعودية. كان الشاب في طريقه لأداء صلاة الجمعة بمنطقة الدراز مع مجموعة من الشباب عندما استهدفتهم سيارات المرتزقة. وقال احد اصدقائه انه شاهد الشهيد وقد استهدفته احدى سيارات العدو فطار جسده في الهواء لشدة الضربة، ثم تم سحله حتى استشهد، ورمي جسده الممزق الطاهر على قارعة الطريق. منفذو الجريمة الذين لم يرتكبوها الا باوامر عليا، يتمتعون بحصانة من القضاء، ويشجعون على مواصلة قتل البحرانيين.

عقدت فعاليات عديدة في مناطق مختلفة من العالم لاستعراض الوضع في البحرين بعد مرور عام كامل على صدور توصيات تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها النظام برئاسة الدكتور شريف بسيوني. ففي مجلس اللوردات عقدت يوم الخميس 22 نوفمبر ندوة دعا لها اللورد نظير احمد لمناقشة ما تم انجازه من تلك التوصيات. وشاركت المنظمة الاسلامية لحقوق الانسان في الاعداد لتلك الندوة التي تحدث فيه كل من السيد علي الاسود والدكتور سعيد الشهابي والسيد كلايف بولدوين من منظمة هيومن رايتس ووج. كما تحدث الدكتور مسعود شجرة، رئيس المنظمة مؤكدا استمرار ركود الوضع وفشل العائلة الخليفية في تنفيذ شيء يذكر من تلك التوصيات. وفي 27 نوفمبر اقيمت ندوة بمجلس العموم البريطاني دعت لها السيدة آن كلويد، رئيسة اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان، تحدث فيها كل من الاستاذ علي الاسود والسيد نايجل رودلي، وممثل عن نظام الاستبداد الخليفي.

في واشنطن اقامت منظمة البحرانيين الامريكيين من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان في 14 نوفمبر، ندوة بمبنى الكونجرس ناقشت تطورات الاوضاع في البحرين. وشارك في الندوة احد اعضاء الكونجرس بالاضافة لكل من المحامي الاستاذ محمد التاجر، والناشطة البحرانية فاطمة حاجي.

في الخامس من نوفمبر اصدرت العصابة الخليفية قرارا بسحب الجنسية من 31 بحرانيا بشكل تعسفي وباسلوب متخلف. جاء القرار بامر من وزر الداخلية الخليفي بدون اية مقدمات او قرار قضائي. وفيما لم يكن لدى بعضهم نشاط معارض، فان اغلبهم ممن يطالب بنظام سياسي عادل ويرفض نمط الحكم التسلطي الذي تمارسه العصابة الخليفية. وهدد الخليفيون بسحب الجنسية من عدد آخر من البحرانيين الناشطن ضد استبدادها.

تحدث المواطنون البحرانيون الذين سحبت العصابة الخليفية جنسيتهم، في مؤتمر صحافي نظمه اللورد ايفبوري يوم الثلاثاء 13 نوفمبر. وعقد المؤتمر باحد مباني مجلس اللوردات، وحضره عدد من الوسائل الاعلامية والسياسيين والنشطاء الحقوقيين. وفيما اعتبر اللورد ايفبوري سحب الجنسية اجراء تعسفيا، عبر المشاركون عن مشاعرهم لدى سماعهم نبا حرمانهم من الجنسية التي هي حق اساس لا يجيز الاعلان العالمي لحقوق الانسان المساس به او المساومة عليه.

الحثالة الخليفية تسحب جنسيات البحرانيين

قررت العصابة الخليفية في الخامس من نوفمبر سحب جنسيات 31 بحرينيا. بينهما نائبان سابقان في البرلمان من كتلة "الوفاق" النيابية بدون إبراز أي أسباب لذلك. وجاء القرار بدون اللجوء الى القضاء بل ان بعض المشمولين ليس لهم اي نشاط سياسي: وهددت العصابة الخليفية بسحب جنسيات المزيد. وفي ما يلي أسماء البحرانيين المذكورين:

1- سعيد عبد النبي محمد الشهابي
2- ابراهيم غلوم حسين كريمي
3- جعفر احمد جاسم الحسابي
4- علي حسن علي حسن مشيمع
5- عبد الرؤوف عبدالله احمد الشايب
6- موسي عبدعلي علي محمد
7- عباس عبد العزيز ناصر عمران
8- محمد محمود جعفر الخراز
9- قاسم بدر محمد هاشم
10 - حسن امير اكبر صادق
11- سيد محمد علي عبد الرضا الموسوي
12- عبدالهادي عبدالرسول أحمد خلف
13- علوي سعيد سيد علي شرف
14- حسين عبد الشهيد عباس حبيل
15- حسين ميرزا عبد الباقي (الشيخ حسن نجاتي)
16- خالد حميد منصور سند (الشيخ محمد سند)
17 - كمال أحمد علي كمال.
18- غلام خير الله محمد محمدي.
19- محمد ابراهيم حسين علي فتحي.
20- سيد عبد النبي عبد الرضا ابراهيم الموسوي.
21- تيمور عبد الله جمعة كريمي.
22- محمد رضا مرتضى علي عابد.
23- حبيب درويش موسى غلوم.
24- ابراهيم غلوم عبد الوهاب عباس.
25- مريم السيد ابراهيم حسين رضا.
26- عبد الامير عبد الرضا ابراهيم الموسوي.
27- ابراهيم خليل درويش غلوم.
28- اسماعيل خليل درويش غلوم.
29- عدنان احمد علي كمال.
30- جواد فيروز غلوم فيروز.
31- جلال فيروز غلوم فيروز.

قوات المرتزقة تعتدي على مواطنين توجهوا الى دوار اللؤلؤة

هاجمت قوات الأمن البحرينية، مدعومة بطائرة مروحية، آلاف المتظاهرين حاولوا الوصول إلى دوار اللؤلؤة، وسط العاصمة المنامة .

وحاول المتظاهرون، عقب انتهاء إحدى فعاليات موسم عاشوراء المركزية، في منطقة الديه، غربي العاصمة المنامة، والتي تبعد حوالي الكيلومترين عن دوار اللؤلؤة، حاولوا الوصول إلى الميدان الذي كانوا يتمركزون فيها في فبراير/ شباط ومارس/ آذار من العام الماضي 2011.

وسار الآلاف عقب انتهاء مراسم العزاء ناحية إشارات المؤيد عند مدخل السنابس الجنوبي، حيث تنصب وزارة الداخلية إحدى نقاط التفتيش، وكذلك من ناحية فندق »إليت سويت« بمحاذاة مركز البحرين الدولي للمعارض، مدخل السنابس الجنوبي، في محاولة للوصول إلى اللؤلؤة .

لكن قوات الأمن، التي تواجدت بكثافة مبكراً، وحاصرت الساحات المؤدية إليها، بالمدرّعات والآليات المختلفة، قمعتهم بقوّة، مستخدمة رصاص الخرطوش »الشوزن «القاتل، والقنابل المطاطية، إضافة إلى قنابل الغاز المسيلة للدموع. ودارت صدامات عنيفة بين الشرطة والمحتجين الذين رفعوا شعارات مثل »لن ننسى الشهداء و"يسقط حمد" و "عائدون إلى دوار اللؤلؤة" . وأشار شهود عيان، إلى قيام إحدى المروحيات بالطلق على المتظاهرين أيضاً، كما لفتوا إلى وقوع العديد من الإصابات الخطيرة.

اغتيال الشهيد علي عباس رضي

استشهد الطفل البحريني علي عباس رضي من بلدة سماهيج متأثرا بجراحه التي اصيب بها بسبب دهسه من قبل قوات النظام عند دوار القدم، أثناء توجهه لأداء الصلاة في مسجد الإمام الصادق بقرية الدراز خلف اية الله الشيخ عيسى قاسم في جمعة التلبية.

وقالت شبكة "صوت السماهيج" عبر موقع التواصل الاجتماعي "تويتر": "ان الشهيد علي (16 عاما) كان مع أحد أصدقائه يحاولون الوصول إلى الدراز للصلاة خلف أية الله الشيخ عيسى قاسم، وذلك بعد أن أغلقت قوات النظام جميع الطرقات المؤدية لشارع البديع."

وأشارت الشبكة إلى أنه أثناء زحف الشهيد وصديقه فوق الكوبري لعبور الشارع حاصرتهم دوريات أمنية وتم القبض عليهم وسحبهم إلى أحد الدوريات وعند وصولهم إلى الدورية هربا من بين أيديهم، إلا أن دورية أمنية أخرى جاءت مسرعة واصطدمت.

واشارل صديق الشهيد الى انه رأى علي يطير في الهواء من شدة الاصطدام. وافاد شهود عيان ان قوات النظام حاصرت منزل الشهيد وحالت دون وصول الكثير من أهالي القرية إليه.

وكانت قد أعلنت وزارة الداخلية عن وفاة مشاة آسيوي إثر اصطدام سائق سيارة به على شارع الشيخ خليفه بن سلمان والأجهزة المختصة في الموقع، إلا أن الوزارة بعد ساعة من نشرها الخبر الأول عادة وصححة خطأها لتؤكد بأن المتوفى بحريني.

بسيوني: البحرين لم تنفذ التوصيات

قال رئيس لجنة "تقصي الحقائق" في البحرين شريف بسيوني إن "تنفيذ الحكومة لتوصيات تقرير اللجنة "يتسم بعدم الكفاية"، مشيرا إلى أن العديد من الأحكام "يشوبها العوار القانوني."

وأوضح بسيوني في تصريح إلى "هيومن رايتس ووتش" أن "هناك عدداً من التوصيات الخاصة بالمحاسبة التي لم تُنفذ أو تم تنفيذها على مضض"، لافتا إلى أن "النيابة العامة لم تحقق حتى الآن في أكثر من 300 قضية تعذيب مزعوم، ينطوي بعضها على حالات وفاة في أثناء الاحتجاز، ولم يتم فتح تحقيقات ـ ناهيك عن ملاحقات قضائية ـ من واقع مبدأ مسؤولية القيادة حتى على مستوى المشرفين المباشرين، فيما يخص من قُتلوا رهن الاحتجاز نتيجة للتعذيب."

وأضاف "لا يمكنك القول بتحقق العدالة حين تكون عقوبة المطالبة بتحويل البحرين إلى جمهورية هي السجن المؤبد، بينما يعاقب الضابط الذي أطلق النار مراراً على رجل أعزل من مسافة قريبة بالسجن لمدة 7 أعوام فقط." وإذ اعتبر بسيوني أن قرار حمد بإنشاء اللجنة كان "شجاعاً وبعيد الأثر"، أشار إلى أن إدانة (رئيس "مركز البحرين لحقوق الإنسان") نبيل رجب تدلل على "نمط من استمرار الملاحقة القانونية للأشخاص لا لشيء إلا لممارسة حقوق يحميها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو ما وعد الملك حمد بإنهائه."

وفيما يتعلق بالحالات العديدة التي أيدت فيها أعلى محاكم البحرين أحكام الإدانة برغم مزاعم التعذيب ذات المصداقية، قال بسيوني إن "الأحكام يشوبها العوار القانوني"، مستشهداً بقضية أعلنت فيها المحكمة عن قبول اعتراف المتهم "لأن الإدلاء بالاعتراف تم بعد أيام عدة من وقوع التعذيب"، مردفا "لا يسعني تخيّل رأي قانوني أشد زيفاً أو بعداً عن السواء من هذا؛ الإقرار بوقوع التعذيب ثم الحكم بقبول الاعتراف وتأييد الإدانة. يعتبر هذا خرق لاتفاقية مناهضة التعذيب والبحرين دولة طرف فيها."

وأشار إلى أن وحدة التحقيق الخاصة في مكتب النائب العام للنظر التي أنشأت للنظر في مزاعم التعذيب والقتل، "تتألف من سبعة أشخاص تتولى هذه القضايا لكنها لا تعمل بدوام كامل، ولم تقم بإجراء تحقيقات مستقلة"، قائلاً: "ليس ضمن الوحدة الخاصة محققين أو خبراء في الطب الشرعي والمعمل الجنائي. هذه مشكلة عجز في الإمكانات يمكن حلها ويجب حلها".

صفعة قوية من "فريدوم هاوس" لنونو وآل خليفة

ضمن مشروع التضليل والتشويش وتقوية للعلاقات العامة بعثت سفيرة العصابة الخليفية في واشنطن دعوة للعديد من المسؤولين والمنظمات غير الحكومية لحضور احتفال العربدة الذي تنظمه في مناسبة ما يسمى "عيد الجلوس" في 16 ديسمبر، الذي يسبق عيد الشهداء يوما واحدا. ولكن هناك احرارا في هذا العالم يقولون كلمة الحق بسجاعة. الرد التالي بعثته منظمة "فريدوم هاوس" على الدعوة:

السفيرة هدى عزرا نونو
سفيرة مملكة البحرين
لدى الولايات المتحدة الأمريكية
واشنطن – دي سي 2008، 26 نوفمبر 2012م

عزيزتي السيدة السفيرة:

ردا على دعوتكِ لحضورنا في الاحتفالات السنوية لعيد استقلال البحرين، نود أن نبلغكِ بأننا سوف لن نحضرها منتهزين هذه الفرصة لكي نشرح سبب ذلك.

كما تعلمين جيدا، فإن موقف "فريدم هاوس" (بيت الحرية) حاسم جدا حيال القمع الذي تمارسه حكومتكِ في مواجهة الاحتجاجات السلمية التي يقوم بها مؤيدو الديمقراطية ومدافعو حقوق الإنسان. فقد قمنا نحن وكذلك بقية منظات حقوق الإنسان المحترمة دوليا، خلال الأشهر الأثني عشر المنصرمة، بتدوين القمع العنيف ضد الشعب البحريني الذي يمارس حقه الأساسي.

فمن وجهة نظرنا، نرى بأنه من غير اللائق استثنائيا أن نشارك نحن في احتفال بإستقلال الدولة في حين أن حكومتكِ لازالت متمادية بلا هوادة في الاعتداء على الرجال والنساء الشجعان المطالبون بالديموقراطية واحترام حقوق الإنسان والتأسيس لسيادة القانون. وفي الواقع فإنه قد تم اعتقال الآلاف من نشطاء الديمقراطية ظلما وتعرضوا للتعذيب والمعاملة غير الإنسانية، بمن فيهم المدافع الرائد في مجال حقوق الإنسان عبدالهادي الخواجة وابنته زينب – الحائزان على جائزة الحرية لهذا العام من "فريدوم هاوس" (مع ابنته الثانية مريم الموجودة حاليا في المنفى السياسي).

إنه الوقت المناسب لحكومتكِ أن تعمل على إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان عبر السعي إلى تحقيق مصالحة سياسية، ولس الوقت المناسب -بلا ريب- لإقامة حفلة فاخرة وصم الآذان عن أبسط الحقوق المدنية والسياسية لغالبية أبناء الشعب. إنه لينبغي توجيه طاقات وموارد حكومة البحرين أكثر وعلى نحو مثمر لمعالجة المظالم الموجودة ضد المواطنين والتجاهل المتغاظى عنه طويلا بغية إدامة هذا الحكم الاستبدادي.

إن التطورات الأخيرة تتناقض بالتأكيد مع إقامة الاحتفال في وقت لا تزال فيه البلاد تعاني من اضطرابات ومخاض ثورة سياسية تعود جذورها إلى غياب أسلوب حكم مسئول يعد من السمات المميزة لنظام ديمقراطي. الحظر الأخير المفروض على جميع المظاهرات يسخر من التزام الحكومة المزعوم بتنفيذ توصيات للإصلاح على النحو المبين لدى اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق التي أصدرت تقريرها قبل عام. لقد قامت الحكومة بالقليل من التغييرات التجميلية لتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي إلا أنها أخفقت في تنفيذ الخطوات الهامة التي دعت إليها لجنة التقصي هذه كوضع حد لإفلات قوات الامن من العقاب، والرقابة، والسماح لإخضاع السجون للرصد. والواقع أن في الأسابيع الأخيرة قامت البحرين بخطوات جديدة لقمع مواطنيها، ومنها منع المسيرات "غير المرخصة" وسحب الجنسية من 31 مواطنا من أعضاء المعارضة. إن النظام قائم على أساس منع الحريات الأساسية واحتكار السلطة من قبل العائلة المالكة ولايزال في مأمن.

يكون للاحتفال بعيد استقلال البلاد معنى أعمق عندما يكون المواطنون البحرينيون أحرارا في ممارسة حقوقهم الأساسية ويعيشون في مجتمع تحكمه المعايير الديمقراطية والمؤسسات التي يسود بها حكم القانون. سنستمر في إيصال صوتنا دعما لأولئك البحرينيين الملتزمون على هذا النهج.

بكل احترام،

ديفيد جي. كريمر
رئيس "فريدم هاوس"
روبرت هيرمن
الرئيس المساعد للبرامج المحلية، "فريدم هاوس"

المغرب سيرسل أمنيين إلى البحرين لمواجهة "المد الشيعي"

كشف موقع هسبريس الإخباري المغربي أن المغرب اتفق أخيرا مع البحرين على إرسال أمنيين متقاعدين، سبق أن عملوا في بعض أسلاك الأمن والجيش، من أجل العمل ضمن الوحدات الأمنية الخاصة في البحرين لمواجهة ما سماه "المد الشيعي" هناك.

ونقل الموقع عن مصادر قولها إن المغرب انهمك منذ بضعة أسابيع على تسجيل أسماء عدد من المتقاعدين من أفراد بعض وحدات الأمن والقوات المسلحة، بقصد التوجه إلى البحرين لمساعدة أجهزتها الأمنية الداخلية على استتباب الأمن، خاصة بعد أن أصبحت البلاد عرضة لمخاطر "الإرهاب والمد الشيعي" حسب وصفه.

ونقل الموقع عن رئيس مركز الدراسات الاجتماعية والإنسانية في مدينة وجدة المغربية قوله، إن المغرب وبعد دعوته إلى الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، والزيارة الملكية إلى دول الخليج، صار قريبا أكثر من بلدان هذه المنطقة.

وأوضح أن تقارباً كبيرا حصل في الملفات والقضايا ذات الأولويات على أكثر من صعيد بين الملكية في المغرب ونادي الملكيات في منطقة الخليج، مشيرا إلى أن الجانب الأمني هو أحد الركائز الرئيسة في هذا التوجه الاستراتيجي نحو التقارب بين الجانبين، خاصة في خضم وجود حساسية واضحة تجاه بعض الملفات من قبيل ملف" الشيعة والتشيع."

وذكر أن التعامل مع ما سماه "الخطر الشيعي" على مستوى الأجهزة الأمنية يحتل مكانته بشكل أكبر حتى على الصعيد الخارجي بسبب امتداداته المتشعبة.

وكان المغرب قد أدان حادثة التفجير المزعومة في منطقة العكر في البحرين والذي ادعت الحكومة أنه

محضر التحقيق في النيابة مع السيد كامل الهاشمي

الأثنين 19 نوفمبر 2012م
في الأول من محرم المصادف ليوم الخميس بتاريخ 15/11 /2012 في الساعة 9 وربع بمأتم الغرب في بني جمرة .
س/ ما هي مناسبة تواجدك في المكان و الزمان السالفين الذكر ؟
ج/ بالأول من محرم المصادف يوم الخميس بتاريخ 15/11/2012 توجهت لمأتم الغرب في بني جمرة في التاسعة و الربع مساءً لكي ألقي محاضرة مضمونها الثورة الحسينية وأشرت فيها لأخطاء التي تحدث و ما زالت تحدث في الساحة السياسية وبشكل خاص عن مسألة هدم المساجد ومنع المصلين من الوصول للصلاة فيها .
س/ ما هي ظروف الضبط ؟
ج / بيوم السبت المصادف 17/11/2012 تم استدعائي من قبل مركز شرطة البديع ، وتم سؤالي عن موضوع المحاضرة التي ألقيتها ، فقلت لهم أقوالي ، بعدها طلبوا مني التوقيع على تعهد ، وحين هممت بالخروج من المركز تم استدعائي مرة أخرى وتوقيفي .
س/ أين تعمل وما هي طبيعة عملك ؟
ج/ رجل دين وإمام جماعة ومحاضر .
س/ منذ متى تزاول هذه المهنة ؟

ج/ بعد رجوعي من الدراسة أي منذ 1990 م .
س/ ما هي آخر خطبة قمت بإلقائها؟
ج/ خطبة أول محرم في مأتم الغرب في بني جمرة.
س/ ما عنوان الخطبة ؟
ج/ الثورة الحسينية .
س/ ما هو مضمون الخطبة ؟
ج/ الثورة الحسينية التي تجسد انتصار الحق على الباطل ، وأشرت فيها لأخطاء التي تحدث و ما زالت تحدث في الساحة السياسية وبشكل خاص عن مسألة هدم المساجد ومنع المصلين من الوصول للصلاة فيها .
س/ ما سبب تحدثك تحديداً عن الثورة الحسينية ؟
ج/ فيها تتجسد إرادة الله بانتصار الحق على الباطل ولا أعتقد أن المسلمين يختلفون على هذا الشيء ملحوظه/
قمنا بتشغيل القرص المدمج في القضية أمام الموقوف .
س/ ما قولك فيما جاء في القرص المدمج ؟
ج/ نعم هذه الخطبة التي ألقيتها .
س/ ((ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها)) في الدقيقة العاشرة من المحاضرة ، من تقصد بالظالم؟
ج/ الأشخاص الذين هدموا المساجد ، هم الظلّام الذين قاموا بهدم المساجد ، وهم أشخاص ملثمين معهم رجال الأمن ولم نشاهد الملك أو رئيس الوزراء أو ولي العهد من ضمن هؤلاء الأشخاص .
س/ من تقصد بهابيل و قابيل ؟
ج/ هو أول تجاوز على حق الآخر بين أخوين ، ونحن أخوة و دائرة الأخوة باقية ، إذا اختلفنا يأتي أحد و يصلح ما بيننا وذلك على الرحب و السعة ، ولكن لا يأتي ويقتلني .
س/ ((الطرف المقابل بباطنه كل الأوصاخ طلعت)) من تقصد بالطرف المقابل ؟ هل تقصد الحكومة ؟
ج/ كل نفس بما كسبت رهينة ، وأقصد بالطرف المقابل هو الطرف المخطئ ، وهو كل شخص ارتكب خطأ بحق أخيه المسلم أياً كان سنياً أو شيعياً .
س/ ((لا يوجد مسجد من الطائفة الأخرى قد هُدم ، ولا يوجد شخص من الطائفة الأخرى قد قُتل في السجون ، أو امرأة من الطائفة الأخرى قد انتهك حريمها)) وذلك في الدقيقة 21 ما قولك في هذا ؟
ج/ أخواننا من الطائفة السنية .
س/ ما سبب ذكرك للطائفة الأخرى بالتحديد؟
ج/ للإشارة بأن أنت أيها الشيعي لا تسمح لنفسك لتتجاوز الحقوق و الحدود اللازم حفظها لأخيك المسلم مهما جرى عليك .
س/ أليس بذكرك ذلك تحريضا على الكراهية ؟
ج/ جأبداً لا يوجد تحريض ، فنحن أخوة كمثل هابيل و قابيل ، عندما قال ((لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين))
س/ ((دخول الطرف الآخر إلى مدخل الباطل والكذب والافتراء)) وذلك تحديداً في الدقيقة 23 من المحاضرة .
من تقصد بالطرف الآخر ؟
ج/ أقصد كل من استخدم أسلوب الكذب و التشهير بالآخرين ولاسيما يتحمل المسؤولية الكبرى وزارة الإعلام لأنها أسهمت في ما يمكن أن نسميه ومن أول الأحداث بتحريض فئة من المجتمع ضد فئة أخرى .
س/ ((رجل في الستين و السبعين كذب على نفسه وعلى شعبه)) من تقصد بالرجل ؟ هل تقصد الملك ؟
ج/ أنا ممن وافق على الميثاق الوطني ، ودعوة الناس للتصويت ، ويوجد في المنتديات مقالات لي عن المملكة الدستورية ، وهي مملكة فيها الذات الملكية لا تمس ، أي الذات الوحيدة التي لا تمس فهو بمعزل عن الانتقاد ، فرئيس الوزراء والسلطة التنفيذية لابد أن تكون محل انتقاد . ((اتبع من يبكيك وهو لك ناصح ولا تتبع من يضحكك وهو لك غاش))
أنا لم اقصد رجل بحد ذاته ، والأهم أنني لم أذكر الذات الملكية .
س/ من تقصد بجيش يزيد بن معاوية ؟
ج/ العبارة واضحة ولا حاجة لتفسيرها كوني اتحدث عن الثورة الحسينية .
س/ هل عليك قضايا سابقة ؟
ج/ كلا ، من البيت للمسجد و من المسجد للبيت .
أنت متهم بالتحريض بالطرق العلنية على كراهية نظام الحكم وعلى الإزدراء به ، ومتهم بالتحريض بأحد طرق العلانية على بغض طائفة من الناس و على الازدراء بها وكان ذلك من شأنه اضطراب السلم العام .
ج/ أنا انتقدت ولم أحرض على كراهية النظام ، والذين انتقدتهم طبقة دونية من النظام ، بل انتقدت ما ارتكبوه من أفعال نسبوها للنظام . كذلك أنني كنت أقوم بنصح الفئة الشيعية وأطلب منهم عدم الوقوع بالأخطاء التي وقعت فيها الأطراف الأخرى .
والله أوفقكم و يصلح ما بيننا وبينكم
ملحوظة /
طلب المحامون الحاضرون مع المتهم إخلاء سبيل المتهم مع ضمان محل إقامته ، وذلك لأن جرائم حرية الرأي و التعبير وممارسة شعائر الأديان مكفولة وفق المادة الثانية والعشرين من الدستور ، وإن المواضيع التي تطرق لها المتهم مواضيع سابقة مطروحة في تقرير بسيوني الذي قبله الملك و أمر بتبنيه و تنفيذه ، كما وأن النيابة العامة تنازلت عن القضايا التي تتعلق بحرية الرأي و التعبير أمام المحاكم لتقاطعها مع حرية الرأي و التعبير المكفول دستورياً .
بعد ذلك جاء قرار النيابة بحبس السد كامل اسبوعاً

تيار الوفاء: اختطاف منيرة السيد حبيب جريمة خليفية تتطلب ردعا

بسم الله الرحمن الرحيم
ماذا يمكن أن تمثل الشابة منيرة السيد حبيب من تهديد لأمن الساقط حمد و مرتزقته لكي تختطف من بيتها فجراً؟! و لماذا يقوم نظام الإجرام الخليفي بممارسات لا تجرأ على القيام بها أنظمة الاستبداد الأخرى؟!
إن هذا النظام جبان و هزيل إلى درجة أنه يستأنس في إذلال شعبه و استباحته فكسر كل محظور في التعامل مع هذا الشعب فغدى يسلط أجهزته الأمنية لاعتقال النساء و الشابات، و كم من قصة تحرش أو اعتداء جنسي قد وقعت على بعض نسائنا من قبل أوباش حمد و مرتزقته في داخل و خارج السجن، فنظام حمد قد أمن العقاب و الملاحقة بفضل الدعم الأمريكي و البريطاني و الصهيوني له سياسيا و أمنيا و جنائيا.
إن تكرار الاستهداف الممنهج للنساء مقصود و ليس عفوي و يراد منه الهزيمة النفسية للشعب عبر كسر الحمية و الغيرة في نفسه و كسر إرادة نسائنا في ميادين النضال، و إن اختطاف الفتاة منيرة السيد حبيب من قبل مرتزقة حمد يحملنا مسؤولية شرعية و وطنية لردع النظام من الاستمرار في انتهاك حرماتنا بكل الوسائل المشروعة الجماهيرية و غيرها بما فيها القصاص و السحق الرادع للمعتدين على حرمة نسائنا.
اللهم انتقم لحرماتنا و نسائنا و أعراضنا و دمائنا وأرنا شديد انتقامك في أعدائك و أعدائنا.

تيار الوفاء الإسلامي
الجمعة 30 نوفمبر 2012م

وعود لا تتحقق وحقوق لم تزل تُنتهك

رئيس اللجنة المستقلة: التنفيذ "غير كافٍ"

قالت هيومن رايتس ووتش في 22 نوفمبر إن السلطات البحرينية أخفقت في تنفيذ أهم توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، والتي رفعت توصياتها الخاصة بالمحاسبة وغيرها من قضايا حقوق الإنسان منذ عام كامل. خلُصت اللجنة إلى أن قوات الأمن وأجهزة حكومية أخرى قد ارتكبت انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بقمع الحكومة للاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية في عام 2011.

قال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "نالت البحرين، عن جدارة، قدراً كبيراً من الإشادة والتقدير على تعيين هيئة مستقلة لتقييم انتهاكات الحكومة، لكن السلطات لم تتول حتى الآن، بعد مرور عام، تنفيذ أهم التوصيات. بل إن سجل البحرين في مجال حقوق الإنسان تدهور، في واقع الأمر، من بعد قبول الملك نتائج اللجنة وتوصياتها".

قام الملك حمد بن عيسى آل خليفة بتعيين اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في يوليو/تموز 2011، للتحقيق في رد فعل الحكومة على تظاهرات فبراير/شباط ومارس/آذار 2011. وخلصت اللجنة إلى أن انتهاكات القوات الأمنية ـ بما فيها التعذيب والاعتقالات التعسفية واسعة النطاق ـ في أعقاب قمع الحكومة للتظاهرات "لم تكن لتحدث دون علم الرتب الأعلى في تسلسل القيادة" داخل القوات الأمنية. كما وجهت اللجنة دعوتها إلى الحكومة لأن تتعامل مع ادعاءات ارتكاب القوات الأمنية للتعذيب، "بمن فيهم ذوي المناصب القيادية، مدنيين كانوا أم عسكريين".

قبل الملك حمد نتائج اللجنة وتوصياتها في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

أفرجت السلطات البحرينية عن بعض الأشخاص الذين تم احتجازهم دون سند على ذمة الاحتجاجات وفي أعقابها، وأعادت الكثير من العمال والطلبة المفصولين إلى أعمالهم ودراستهم، ولاحقت قلة قليلة من أفراد الأمن جنائياً، أغلبهم من ذوي الرتب الصغيرة. لكن نشطاء المعارضة البارزين، الذين حُكم عليهم بفترات سجن طويلة، بما فيها السجن المؤبد، بعد أن طالبوا بالتغيير السياسي، ما زالوا وراء القضبان، مثلهم مثل كثيرين لم تزد جرائمهم المزعومة عن التظاهر سلمياً في الشوارع.

في أغسطس/آب 2012 حكمت محكمة بحرينية على نبيل رجب، المدافع البارز عن حقوق الإنسان، بالسجن لمدة 3 سنوات لا لشيء إلا لمشاركته في مظاهرات بدون تصريح من السلطات. وفي نوفمبر/تشرين الثاني تم الحكم على أربعة بحرينيين بالسجن بسبب "تغريدات" على موقع تويتر زعمت السلطات أنها أهانت الملك، رغم أن الملك حمد أعلن أنه لا يريد أن يُتهم أحد بجرائم قوامها إهانات مزعومة بحقه.

في المقابل لم تتم ملاحقة قانونية لأي مسؤول رفيع المستوى فيما يتعلق بالسياسات التي أدت إلى التعذيب واسع النطاق والقتل خارج نطاق القانون. كما أيدت المحاكم أحكاماً بالإدانة بناءً على اعترافات انتزعت بالإكراه.

قال رئيس اللجنة المستقلة، الفقيه القانوني المصري الأمريكي شريف بسيوني، لـ هيومن رايتس ووتش إن تنفيذ الحكومة لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق يتسم بعدم الكفاية.

قال بسيوني: "هناك عدد من التوصيات الخاصة بالمحاسبة التي لم تُنفذ أو تم تنفيذها على مضض. ولم تحقق النيابة العامة حتى الآن في أكثر من 300 قضية تعذيب مزعوم، ينطوي بعضها على حالات وفاة في أثناء الاحتجاز، ولم يتم فتح تحقيقات – ناهيك عن ملاحقات قضائية – من واقع مبدأ مسؤولية القيادة، حتى على مستوى المشرفين المباشرين، فيما يخص من قُتلوا رهن الاحتجاز نتيجة للتعذيب".

أعلنت النيابة العامة عن بدء التحقيق في مزاعم إساءة تشمل ما يبلغ أكثر من 150 قضية تخص مسؤولين حكوميين واتهامات بحق 56 شخصاً، بما في ذلك نحو 122 قضية أحيلت من قبل وزارة الداخلية، حسب هيئة شؤون الإعلام الرسمية. بقدر ما أمكن هيومن رايتس ووتش أن تتحقق فقد أدين أربعة بمخالفات جنائية وتمت تبرئة ثلاثة على الأقل. وصدرت أقسى عقوبة على ملازم في الشرطة تمت إدانته بتهمة قتلهاني عبد العزيز جمعة بطلقات الخرطوش من مسافة قريبة. في قضية أخرى أدين شرطي بتهمة قتل متظاهر وحكم عليه بالسجن لمدة 5 سنوات، تم تخفيفها إثر الاستئناف إلى 3 سنوات.

قال بسيوني: "لا يمكنك القول بتحقق العدالة حين تكون عقوبة المطالبة بتحويل البحرين إلى جمهورية هي السجن المؤبد، بينما يعاقب الضابط الذي أطلق النار مراراً على رجل أعزل من مسافة قريبة بالسجن لمدة 7 أعوام فقط". أنشأ الملك، عقب نشر التقرير، "اللجنة الوطنية" لمتابعة تنفيذ الحكومة للتوصيات. أنهت اللجنة الوطنية عملها في 20 مارس/آذار وخلصتإلى أن التنفيذ "شامل ومتكامل" و"يلامس كافة المجالات الحياتية في البحرين".

قال شريف بسيوني إن قرار الملك حمد بإنشاء اللجنة المستقلة كان "شجاعاً وبعيد الأثر"، لكن إدانة نبيل رجب، على سبيل المثال، تدلل على "نمط من استمرار الملاحقة القانونية للأشخاص لا لشيء إلا لممارسة حقوق يحميها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو ما وعد الملك حمد بإنهائه".

وفيما يتعلق بالحالات العديدة التي قامت فيها أعلى محاكم البحرين بتأييد أحكام الإدانة رغم مزاعم التعذيب ذات المصداقية، قال بسيوني إن الأحكام "يشوبها العوار القانوني"، مستشهداً بقضية أعلنت فيها المحكمة عن قبول اعتراف المتهم لأن الإدلاء بالاعتراف تم بعد عدة أيام من وقوع التعذيب.

قال بسيوني: "لا يسعني تخيل رأي قانوني أشد زيفاً أو بعداً عن السواء من هذا؛ الإقرار بوقوع التعذيب ثم الحكم بقبول الاعتراف وتأييد الإدانة. يعتبر هذا خرق لاتفاقية مناهضة التعذيب، والبحرين دولة طرف فيها".

اتفاقاً مع توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، جرد الملك حمد جهاز الأمن الوطني من صلاحية الاعتقال والاحتجاز وأنشأ وحدة تحقيق خاصة بمكتب النائب العام للنظر في مزاعم التعذيب والقتل خارج نطاق القانون. وقال شريف بسيوني لـ هيومن رايتس ووتش إن هناك وحدة من سبعة أشخاص تتولى هذه القضايا لكنها لا تعمل بدوام كامل، ولم تقم بإجراء تحقيقات مستقلة. وأضاف: "ليس ضمن الوحدة الخاصة محققين أو خبراء في الطب الشرعي والمعمل الجنائي. هذه مشكلة عجز في الإمكانات يمكن حلها ويجب حلها".

وقالت الحكومة إن وزارة الداخلية قد وضعت ميثاقاً سلوكياً لأفراد القوات الأمنية، وبدأت تدريب القوات الأمنية "على تأصيل احترام حقوق الإنسان وسلامة الإجراءات القانونية". وقد شهد عام 2012 زيادة في العنف من جانب بعض المتظاهرين ومن جانب الشرطة، مما أسفر عن مقتل وإصابة أفراد بالأمن وكذلك متظاهرين ومارّة إصابات جسيمة.

قال جو ستورك: "رغم جهود الإصلاح التي تقول وزارة الداخلية إنها بذلتها، فهناك نمط مستمر وقائم من استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة رداً على المظاهرات السلمية والعنيفة، وأعمال ضرب غاشم لشباب متهمين بالمشاركة في مظاهرات غير قانونية". وأضاف: "تصعب رؤية أدلة على إصلاح الشرطة حين ننظر إلى الطريقة التي ظلت القوات الأمنية تتصرف بها فعلياً"

إن البحرين، رغم المزاعم الرسمية بعكس ذلك، تواصل تقييد حرية هيومن رايتس ووتش وغيرها من منظمات حقوق الإنسان الدولية في دخول البلاد، علاوة على الصحفيين الذين انتقدوا أوضاع حقوق الإنسان فيها.

المحاسبة

أعلنت السلطات البحرينية عن ما لا يقل عن 150 تحقيقاً في مزاعم الإساءة من قِبل أفراد القوات الأمنية عند قمع مظاهرات فبراير/شباط ومارس/آذار 2011، بينها 122 قضية أحيلت 122 قضية أحيلت من وزارة الداخلية، علاوة على ما يتعلق بمزاعم انتهاك حقوق الإنسان منذ ذلك الحين. إلا أن تلك الخطوات الإيجابية تتراجع إلى الظل، في ضوء الإخفاق في التحقيق مع كبار المسؤولين وملاحقتهم قانونياً. وتظل نتائج معظم التحقيقات المعلن عنها غير معلومة، وعلى حد علم هيومن رايتس ووتش، فإن الوحدة الخاصة لم تجر بنفسها تحقيقات مستقلة في القضايا التي تنظرها، نظراً للنقص في المحققين المدربين وخبراء الطب الشرعي والمعمل الجنائي.

تشمل التحقيقات المعلن عنها ما يلي:

في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، قالت وزارة الداخلية إنها ستحقق مع رجال شرطة صورتهم الكاميرات وهم يضربون رجلاً في بني جمرة، غربي المنامة. يُظهر المقطع المصور، الذي فحصته هيومن رايتس ووتش، تسعة من رجال الشرطة وهم يركلون ويسحلون الرجل. نشرت صحيفة الوسط اليومية البحرينية تقريراًيفيد بأن ضحية هذا الاعتداء، حسن محمد البالغ من العمر 27 عاماً، تم اعتقاله وضربه وهو في طريقه إلى صلاة الجمعة.

في 27 سبتمبر/أيلول 2012، أدانت المحكمة الجنائية العليا ملازماً أول بوزارة الداخلية ـ وأعلى المسؤولين المدانين رتبة حتى الآن ـ بتهمة قتل هاني عبد العزيز جمعةفي مارس/آذار 2011، وحكمت عليه بالسجن لمدة 7 سنوات.

في 27 سبتمر/أيلول أيضاً، برأت المحكمة الجنائيا العليا اثنين من ضباط الشرطة من تهمة قتل عيسى عبد الحسين، 60 سنة، وعلي أحمد المؤمن، 23 سنة، يوم 17 فبراير/شباط 2011.

في 17 سبتمبر/أيلول 2012، قالنواف حمزة، رئيس وحدة التحقيق الخاصة التابعة لمكتب النائب العام، إن النيابة اتهمت سبعة "ملازمين بوزارة الداخلية" بتعذيب أفراد الطواقم الطبية المحتجزين في مارس/ آذار وأبريل/نيسان 2011 وإساءة معاملتهم.

في رد بتاريخ 23 أغسطس/آب 2012 على خطاب من هيومن رايتس ووتش، قال مكتب النائب العام إن وحدة التحقيق الخاصة قامت في يونيو/حزيران باتهام 15 من ضباط الشرطة بـ"استخدام القوة والتهديد مع أحد المشتبه بهم لإكراهه على الاعتراف، والاعتداء البدني، والإهانة العلنية"، وكانت قد اتهمت 22 شخصاً من قبل، يفترض أنهم من ضباط الشرطة، بأفعال تشمل "الضرب الذي أفضى إلى الموت، واستخدام القوة مع مشتبه به لإكراهه على الاعتراف، والاعتداء البدني".

في يونيو/حزيران 2012، حكمت المحكمة الجنائية العليا غيابياً على ضابط شرطة عمره 27 عاماً بالسجن لمدة 5 سنوات لـ"إحداث عاهة مستديمة بطريق الخطأ" عن طريق إطلاق النار على رجل بحريني في ساقه أثناء تظاهرة في 2011. نقلت صحيفة محلية عن محامي الضابط قوله إن الضابط كان يتلقى العلاج بالخارج إبان محاكمته جراء إصابات تعرض لها في انفجار بتاريخ 24 أبريل/ نيسان 2012، مما يدل على استمرار الضابط في ممارسة مهام عمله في إنفاذ القانون أثناء محاكمته. لم تتلق هيومن رايتس ووتش إجابة على طلبها الحصول على معلومات، في 9 يوليو/تموز 2012، عن سياسة البحرين فيما يتعلق بتوزيع الضباط المتهمين بجرائم عنف وهم في الخدمة الفعلية. في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 قامت محكمة استئناف بتخفيفالحكم على الضابط إلى السجن لمدة 3 سنوات.

أحكام الإدانة غير العادلة

أفادت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بأن القوات الأمنية اعتقلت ما يقرب من 3000 متظاهر ومتفرج، وأحالت النيابة المئات منهم إلى المحاكم العسكرية، في أثناء حالة السلامة الوطنية التي فرضها الملك من 15 مارس/ آذار إلى 1 يونيو/حزيران 2011.

هناك تحقيق أجرته هيومن رايتس ووتش، استناداً إلى وثائق المحاكم والمقابلات المجراة مع محاميي الدفاع وغيرهم، اكتشف انتهاكات جسيمة للإجراءات القانونية السليمةتشمل الحرمان من الحق في محام والإخفاق في التحقيق في مزاعم ذات مصداقية عن التعذيب وإساءة المعاملة أثناء الاستجواب. قال تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق إنها "تلقت أدلة تشير إلى أنه، في بعض الحالات، تغاضى العاملون في السلك القضائي والنيابة العامة ضمنياً" عن المحاسبة.

خلصت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق إلى أن ما يقرب من 300 شخص أدينوا أمام محاكم عسكرية لا لشيء إلا لممارسة حقهم في حرية التعبير والتجمع. وأفادمكتب النائب العام البحريني بإدانة أكثر من 330 متهم بجرائم تتعلق بممارسة الحق في حرية التعبير.

دعت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق السلطات إلى "تخفيف كل الأحكام الصادرة بالإدانة على الأشخاص المتهمين بجرائم تتعلق بحرية التعبير السياسي والتي لا تتضمن التحريض على العنف" وإسقاط أية تهم عالقة من هذا القبيل. كما أوصت اللجنة بمراجعة أحكام الإدانة "التي لم تأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك الاستعانة بمحام استعانة كاملة وفورية، وعدم قبول الأدلة التي انتزعت بالإكراه".

رغم عدم الإفصاح عن الأعداد الكاملة إلا أنه لم يتم الإفراج، على ما يبدو، إلا عن عدد ضئيل من المتهمين، بينما يبقى كثيرون، بمن فيهم قادة الاحتجاج، خلف القضبان بسبب أنشطتهم المتعلقة بالاحتجاج. في 12 ديسمبر/كانون الأول 2011، قال النائب العام علي بن فضل البوعينين إن السلطات أفرجت عن 19 متهماً ممن أدينوا فقط بجرائم "تتعلق بممارسة حرية التعبير". في رد بتاريخ 26 مارس/آذار 2012 على خطاب من هيومن رايتس ووتش، قالالنائب العام علي البوعينين إن لجنة قضائية ـ أنشأها المجلس الأعلى للقضاء ـ أوصت بالإفراج عن 4 متهمين إضافيين. قالالنائب العام في ديسمبر/كانون الأول 2011 إن 334 شخصاً سيستفيدون من إسقاط التهم المتعلقة بحرية التعبير، إلا إنه لم يتضح ما إذا كانوا سيواجهون تهماً أخرى مسيسة من قبيل "التجمهر غير المشروع".

أيدت محكمة التمييز في 4 سبتمبر/أيلول، أحكام إدانة صادرة عن إحدى المحاكم العسكرية بحق 21 من قادة الاحتجاج ـ منهم ثمانية حكم عليهم بالسجن المؤبد أو السجن 10-15 عاماً ـ لمخالفات تتعلق بممارسة هؤلاء القادة لحقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وجدت كل من المحكمة العسكرية ومحكمة التمييز أن "الجرائم" التي ارتكبها هؤلاء الأفراد تنبع من المطالبة، دون استخدام العنف، بإقامة جمهورية في البحرين.

أكدت محكمة التمييز، في تبريرها لقرار تأييد الأحكام [العسكرية] أن القوة في القضية... يمكن أن تكون ممارسة القوة من خلال... تنظيم تظاهرات شعبية كأداة للضغط على الحكومة. وقد جدت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق "نمطاً ملحوظاً من إساءة المعاملة" موجهاً ضد قادة الاحتجاج بهدف انتزاع الاعترافات، التي شكلت قسماً لا يستهان به من الأدلة التي أخذت بها المحكمة.

عمدت الحكومة في الشهور الأخيرة إلى توجيه اتهامات جنائية بحق النشطاء وغيرهم لا لشيء إلا لممارسة حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي.

في 16 أغسطس/آب، حُكم على نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، بالسجن لمدة 3 سنوات لـ"الدعوة إلى تجمهرات غير مشروعة والمشاركة فيها" فيما بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2012. لم تقدم الأحكام أية إشارة إلى دعوة نبيل رجل للعنف أو مشاركته فيه. في 26 سبتمبر/أيلول، حكمت إحدى المحاكم على الناشطة الحقوقية زينب الخواجة بالحبس لمدة شهرين للزعم بتمزيقها صورة للملك.

اعتقلت السلطات في 17 أكتوبر/تشرين الأول، أربعة أشخاص واتهمتهم بـ"إهانة" الملك في تصريحات يزعم أنهم نشروها على موقع تويتر، وحُكم عليهم بالحبس لمدد تتراوح بين شهر وستة أشهر.

أصدرت وزارة الداخلية في 30 أكتوبر/تشرين الأول حظراً إلى أجل غير مسمى على كافة المظاهرات، وبعد هذا بأيام اعتقلت أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو سيد يوسف المحافظة، بتهمة "التجمهر غير المشروع" بعد أن حاول تصوير متظاهر مصاب. تم الإفراج عن المحافظة دون اتهام في 14 نوفمبر/تشرين الثاني. وأصدرت الحكومة تصريحاً في 9 نوفمبر/تشرين الثاني لمسيرة علنية تنظمها جماعات مؤيدة للحكومة.

جردت السلطات في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 31 شخصاً من الجنسية البحرينية، منهم نشطاء سياسيون معارضون، ومحامون، ونشطاء حقوقيون، بزعم "الإضرار بأمن الدولة". ينتهك هذا التصرف القانون الدولي لأنه يترك ما يرقى إلى 25 من هؤلاء بلا جنسية، وينتهك حق الـ31 جميعاً في الإجراءات القانونية السليمة، مع عدم توجيه اتهامات رسمية إليهم أو عقد جلسات أو اتباع إجراءات ومداولات قانونية.

خيبة امل الجميع لعدم تطبيق توصيات بسيوني، والعفو الدولية تضيف توصيات اخرى

مرة اخرى يهزم الاحتلال على ايدي اصحاب الارض الاصليين، ويعلن العدو الاسرائيلي استسلامه بعد ايام سبعة صب خلالها حمم حقده على اهل غزة ظلما وعدوانا. صمود هؤلاء تأسس على الايمان بان الاحتلال لا يدوم وان ارادة الشعوب لا تقهر، وان العهر الامريكي – الصهيوني قد تجاوز الحدود وآن له ان يزول. ولو كان السلاح وحده معيارا للنصر او الخسارة لاعلن كيان الاحتلال انتصاره في اليوم الاول للعدوان، لان لديه من آلات الموت الشيء الكثير. اهل غزة، بدعم من المؤمنين الصادقين الذين استعلوا على دعوات الاستسلام التي تنطلق من عواصم النفط والعقول القبلية، تصدوا للعدوان بنفوس كبيرة وإصرار منقطع النظير وحماس غير مسبوق، فكان النصر حليفهم. صواريخهم دكت حصون العدو في تل ابيب والقدس، وادخلت الخوف والهلع في نفوس نظام المحتلين، فكانت النتيجة محسومة منذ اندلاع العدوان، وان كانت غير واضحة لمن يؤسس حساباته على عامل واحد فحسب : القوة المادية، ويتجاهل العامل الآخر الذي تعهد الله به للمؤمنين اذا صدقوا الله ما عاهدوه عليه: المدد الالهي. كانت قلوب المسلمين تخفق بالدعاء من طهران الى الدار البيضاء، بالدعاء لنصرة المظلومين. ومع صمود اهالي غزة حسم الامر ضد المعتدين، فراح الصهاينة يجرون اذيال الهزيمة. فبعد اليوم لن ينجح اي عدوان من المحتلين على اصحاب الارض الاصليين، مهما كانت اسلحة امراء النفط الذين طالما حاربوا الرسالة واهلها، وسعوا لافشاء روح الهزيمة، حتى ان علماء بلاطهم اصدروا فتاوى بتحريم التظاهر من اجل دعمهم. انها اصوات نشاز نبعت من اطراف لم تؤمن حقا بمقتضيات انتهاج دين محمد بن عبد الله عليه افضل الصلاة والسلام. وبرغم المثبطين والمرجفين ارغم المحتلون الصهاينة على القبول بوقف اطلاق النار بعد ان فشلوا في ضرب منصات اطلاق الصواريخ. بلغ عدد الشهداء حوالي 140 من الفلسطينيين، شمروا عن سواعد الجد واختاروا طريق الشهادة دفاعا عن الدين والوطن والعرض.

انه درس آخر نتعلمه من الذين اختاروا طريق الشهادة ابتداء بالبدريين مرورا بالكربلائيين، وصولا للمجاهدين المعاصرين الذين ضحوا بارواحهم من اجل اعلاء كلمة الحق وبسط العدل ودحر الظلم. هؤلاء ليسوا من القتلة والسفاحين الذين يقتلون من اجل القتل، بل من الذين آمنوا بحتمية انتصار الدم على السيف، واهتدوا بهدي حفيد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، سيد الشهداء وأبي الاحرار.

لولا استشهادهم لما خلدوا، ولولا صمودهم مع إمامهم يوم الطف لعادت الجاهلية القبلية وقضت على دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم. صراع النظام القبلي مع نظام الاسلام تصاعد بعد وفاة الرسول، فكان صراعا مريرا لم يتوقف، لان زعماء القبيلة وجدوا ان دين الله سلبهم امتيازاتهم ومنعهم من استعباد البشر، فأبوا الانصياع لأوامر شرع الله. اعتنقوا الاسلام مكرهين، ولكنهم لم يتغيروا به، فراحوا يخططون للانقضاض عليه. فما ان انتهت الخلافة الراشدة حتى عادت القبيلة تتحكم في عباد الله وتمارس فيهم الظلم والجور. وقف الحسين واهل بيته واصحابه يوم الطف مدافعين عن دين محمد، يضادهم في ذلك جيوش جرارة تحللت من القيم الاسلامية والانسانية، وتم تجهيل قادتها وعوامها، فقيل لهم ان حفيد رسول الله ومن معه ليسوا سوى "خوارج" تمردوا على طاعة الامير، فكأن قائلهم يردد ما جاء في القرآن الكريم: "ان هؤلاء لشرذمة قليلون، وانهم لنا لغائظون، وانا لجميع حاذرون". ويكرر التاريخ منطق الاستكبار والاستعلاء على لسان زعماء القبيلة، فيوصف احرار الامة وعلماؤها الذين يرفضون الاستبداد القبلي بانهم "خارجون على القانون" وانهم "يخططون لقلب نظام الحكم". الجاهلية تكتسي حللا مختلفة لتخفي حقيقتها، وتمارس النفاق علنا بشكل قبيح. فاذا بزعماء القبيلة يرفعون المصاحف ليهزموا به اهل الحق، وها هم اليوم يستدعون الخطباء الافاضل ليتهموهم بالاساءة الى زعماء قريش، فمتى دخل الايمان قلوب هؤلاء الذين باعوا الاوطان للاجانب واستقووا بالآخرين على المؤمنين؟ النفاق آلة وسلاح في معركة المصير، فاذا بمن لا يؤمن بالدين يلبس مسوحه ويتظاهر بانه من المؤمنين. وبسبب النفاق يتظاهر هؤلاء بانهم حماة عن فرقة من المسلمين في مقابل فرقة اخرى. ألم يفعل "أمير المؤمنين" ذلك وهو يحتسي الخمر؟ ما أشبه الليلة بالبارحة وما أشد حرقة حفيد رسول الله وهو يواجه هؤلاء الذين يتلونون كالحرباء ويحمون قصورهم باستغلال المشاعر الطيبة لدى البعض، وهم الذين يوالون اعداء الله واعداء امته، فهم مصداق لقوله تعالى: "واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا، واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم، انما نحن مستهزئون" الله يستهزيء بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون".

نستلهم من موسم عاشوراء دروس الثورة والجهاد، وكذلك دروس الايمان والاخلاص لله سبحانه. ولكننا نتعلم منه ايضا انماط تعامل الطغاة مع المؤمنين وكيف يسعون لحصارهم بالتذاكي والنفاق والغش والخداع والكذب. يرفعون المصاحف حين يشعرون بقرب الهزيمة، ويعملون بعكس فحواها: "يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون الا انفسهم وما يشعرون، في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا ولهم عذاب عظيم بما كانوا يكذبون". اما المؤمنون فصادقون في مواقفهم، صامدون على الحق لا يتزحزحون ولا يترددون ولا ينكصون. لا يخافون في الله لومة لائم، ولا يخشون الموت، بل يجدون فيه لذة، كما عبر علي الاكبر قائلا "أولسنا على الحق، اذن لا نبالي وقعنا على الموت ام وقع الموت علينا". المؤمنون يرابطون على الثغور، مدافعين عن الدين والوطن والانسان، يتسابقون للشهادة، فكأنهم والجنة كمن رأها. يسطر الحسين والثلة المؤمنة معها ملاحم البطولة والفداء، يكتبون بدمائهم حروف الحرية ويؤسسون باجسادهم صروح الاوطان، ويصوغون للاجيال مستقبلا خاليا من اشباه الرجال من الظالمين والمنافقين والمخادعين والكاذبين والسفاحين. هم اهل الطف، ولكنهم اهل الثورة على مر الزمن، تتلاشى الايام وينبت عودهم وتتسق شجرتهم، فاذا بعشاق الحرية يتفيأون ظلالها الوارفة ويقطفون ثمارها اليانعة.

في مثل هذا اليوم قبل عام عرض السيد شريف بسيوني نتائج تحقيق لجنته في جرائم العصابة الخليفية، مؤكدا للعالم ارتكابها أبشع الجرائم ضد الانسانية ومنها التعذيب الممنهج والقتل خارج اطار القانون وتجويع المعارضين بقطع ارزاقهم. وطرح بحضور الطاغية توصيات كثيرة، في مقدمتها الافراج الفوري عن قادة الثورة كونهم سجناء رأي. وبعد عام كامل استيقظ العالم على حقيقة مرة: ان الخليفيين لن ينفذوا توصيات لجنة بسيوني او مجلس حقوق الانسان. كما انها ستتجاهل كافة توصيات منظمة العفو الدولية التي تضمنها تقريرها الاخير الذي صدر هذا الاسبوع. اننا لا نرى ضرورة للخوض في تفصيلات التقرير وتوصياته، ويكفي شعور اصدقاء العصابة الخليفية بخيبه الامل العميقة لفشلها في التزاماتها الدولية. وننطلق من ذلك لنؤكد استحالة اصلاح هذه العصابة، وان الثورة ضدهم لن تهدأ حتى يسقط نظامهم الخائر المؤسس على الدماء والاجرام.

في رحاب عاشوراء وعشية استشهاد أقدس ثلة عرفها التاريخ، يحق للسائرين على درب الحسين ان يفخروا، وان يصمدوا في خطهم امام المشروع اليزيدي الواهم الذي سيهزم حتما بعون الله تعالى. من عبق الشهادة والدماء الدافئة من اجساد شهداء العقيدة والمبدأ وآخرهم علي عباس نستنشق الروائح الزكية للحرية ونتلفع بالايمان المطلق بحتمية انتصار المستضعفين واندحار الطغاة والمتغطرسين والمحتلين، وعلى دربهم نحث الخطى ملبين نداء الواجب ومتعاهدين على الثبات حتى تحقيق احدى الحسنيين: النصر او الشهادة.

حركة احرار البحرين الاسلامية
عضو التحالف من اجل الجمهورية
23 نوفمبر 2012

عاشوراء وغزة وحتمية النصر - البقية من ص 1

محكمة مستقلة لسحب جنسية مواطنين لم يمارسوا سوى حقهم الطبيعي في التعبير عن الرآي والمطالب بالتغيير السياسي. ان مثل هذه المطالبة لا تتناقض مع الحق الطبيعي للانسان، ولا تقتضي اتخاذ اجراءات صارمة من هذا النوع. وقد تفجر الخليفيون غيظا عندما عبر الضحايا عن اصرارهم على مواقفهم المطالبة بالتغيير السياسي والرافضة للتقاضي امام القضاء الخليفي الذي يكون القاضي فيه هو الخصم ايضا. وساهم في تعميق الشعور الدولي بفشل النظام في تبني مشروع اصلاحي حقيقي مرور ذكرى مرور عام على صدور تقرير لجنة التقصي التي ترأسها شريف بسيوني والتي طرحت توصيات كثيرة فشل الخليفيون في تنفيذها. وطرحت اطياف المعارضة رؤاها حول تلك المسألة سواء باصدار تقارير او بيانات، أكدت فيها ان جوهر التوصيات تجاهلتها العصابة الخليفية، وكانها لم تكن. وفي مقدمة هذه القضايا اطلاق سراح الرموز والقادة والنشطاء الذين اعتبرتهم المنظمات الحقوقية الدولية "سجناء رأي". وقد طالبت منظمات حقوقية اخرى مثل العفو الدولية وهيومن رايتس ووج والمفوضة السامية لحقوق الانسان باطلاق سراح هؤلاء فورا بدون قيد او شرط. فاستمرار اعتقالهم يمثل جريمة خطيرة ترتكبها العصابة الخليفية. واعتقد

الخليفيون ان استخدام الجنسية سلاحا ضد البحرانيين سوف يركعهم، ولكنه فوجيء بصمود الضحايا ورفضهم استرحام الطاغية واستعطافه او اللجوء الى قضائه الفاسد. انها تجربة فاسدة واستغلال بشع للسلطة والحكم، عمقت مشاعر الغضب لدى الجماهير الثائرة، ودفعت الشعب الى المزيد من التلاحم والاصرار على التخلص من نظام الحكم الخليفي. لقد تحول الديكتاتوروعصابته في نظر المواطنين الى "شر مطلق، لا خير فيه ولا امل بصلاحه ولا قدرة لديه على التحضر والارتقاء الى ما تقتضيه الدولة الحديثة. والغريب ان العصابة الخليفية استخدمت هذا السلاح عدة مرات من قبل، ولم تحقق من ذلك شيئا سوى الشجب والاستنكار، ولم يسجل التاريخ ان مواطنا رضخ لها نتيجة سحب جنسيته قط، بل تؤكد وقائع التاريخ ان تصعيد القمع السلطوي يؤدي عادة الى مفعول عكسي، فيزداد المعارضون صمودا وتحديا، ويرفضون الابتزاز بأية وسيلة. وقد اصيب الطاغية بهزيمة نفسيه عندما لم يهرع المواطنون الى بوابات قصره للاستعطاف والاعتذار او التماس مكرماته. وبرغم ان الخليفيين اعلنوا عزمهم على تجريد المزيد من البحرانيين من جنسيتهم، فان من المستبعد ان يواصلوا هذا الاسلوب بعد ان اثبت فشله واحرج داعميهم خصوصا في لندن وواشنطن.

ثم جاء موسم عاشوراء الحسين، واظهر حماس الشعب للثورة البحرانية التي استلهموا منها معاني التضحية والاباء والنضال. وقد سعى الخليفيون لمنع المواكب الدينية وقام بتمزيق السواد ونصب نقاط التفتيش في الكثير من المناطق، ولكن اجراءاته كلها باءت بالفشل.

فعمد بعد ذلك لاستدعاء الخطباء والرواديد وتهديدهم، ولكنه فشل في كسر ارادتهم، فعادوا رافعين رؤوسهم، هاتفين ضد الاستبداد والطغيان ومؤكدين اصرارهم على مواصلة الدرب حتى تحقيق اهداف الشعب وانهاء الحقبة الخليفية السوداء. وتميز الموقف الخليفي هذا العام بالنفاق والخداع، والتظاهر بالدفاع عن معتقدات جمهور المسلمين السنة، ولكنه وقع في خطأ الدفاع عن معاوية الذي هو موضع لغط وجدل في اوساط العلماء والدعاة من المسلمين السنة. ثم جاء العدوان الصهيوني على منطقة غزة، فزاد حماس الثوار والمعزين دفاعا عن الفلسطينيين وتنديدا بالجرائم الاسرائيلية، وظهر نفاق العصابة الخليفية عندما رفضت طلبات عديدة من المواطنين للتظاهر دفاعا عن اهل غزة وضد الصهاينة. فرفعت اعلام فلسطين في المواكب الحسينية، بينما حرم الخليفيون بقية المواطنين من شرف التظاهر من اجل فلسطين واهلها. ولا يحيق المكر السيء الا باهله، هذه هي الحقيقة المرة التي فرضت نفسها على الخليفيين الذين يعتقدون ان سياسات البطش والقتل والتنكيل والتشويش ستحميهم من غضب الشعب. انها حقيقة ساهمت في تثبيت اقدام الثوار الذين يزدادون قناعة يوما بعد آ×ر بان الظلم والاستبداد والاحتلال جرائم لا تدوم، وان القائمين بها سرعان ما يسقطون في مزبلة التاريخ. وليس من المبالغة القول بان شعب البحرين يشعر اكثر من غيره بمعنى الاحتلال، وقد عانى منه منذ عقود بعد ان احتل الخليفيون ارضه، وتضاعف العام الماضي عندما تعرض للاحتلال السعودي. ولذلك كان تعاطفه مع اهل غزة عميقا وصادقا، ولكن المحتلين منعوه من التظاهر واعلان التضامن مع اخوانهم. مع ذلك فهو ماض في دربه وثورته حتى تتحقق اهدافه باقامة نظامه وتخليص اهله من الاحتلال والاستبداد والظلم. ومنذ ان احتفى بذكرى عاشوراء اصبح اكثر ايمانا بحتمية انتصار الدم على السيف، وان النظام القبلي لا يدوم.

رسالة السجين الى امه

توضّأ في القلبِ صوتُ الحَنينْ ... يناغِي سكونَ الفضاءِ الحزينْ
ليقفزَ منّي شغافُ الغرام ... يناديكِ شوقاً فهلْ تسمعينْ
أدسُّ بحجْري دموعَ النَّدى ... فيشهقُ بالآه همسُ الأنينْ
و أكبرُ فيكِ بعشْرينَ جرحٍ ... و أنتِ بجرْحي أسَىً تكبُرينْ
دموعُكِ تصهلُ في خافِقي ... و حزْنُكِ ينْدى إليهِ الجبينْ
أناديكِ صمتاً فيولدُ وجْدي ... و في الوجْدِ أرمقُكِ تولَدينْ
أناديكِ أمّي أيا جنَّتي ... أما زلْتِ جنّتنا تذكُرينْ
أهلْ غيَّبَ البعْدُ أرْواحنا ... ام البعدُ أرّق فينا السّنينْ
أحنُّ إليكِ وقلْبي عليلٌ ... فهلّا إلى خافِقي تنظُرينْ
تُداوينَ جرْحي بمسْحةِ قرْبٍ ... لأنْسى جِراحي فهلْ تفعَلينْ
أحنُّ إليكِ إلى مقلَتَيْكِ ... فهلْ يطلبُ الليثُ غيرَ العرينْ
أنا والقيودُ تلفُّ جروحي ... و أنتِ بقيدِ النّوى تصرخينْ
و يصرخُ صمْتي فيصمتُ صوتي ... و حينَ ينامُ الصّدى تصمتينْ
و خلْفَ السّجونِ يحنُّ جَناني ... و أشعرُ أنّكِ بي تحلُمينْ
لأمّي أيا أمُّ لا تقْلقي ... فإنّي بخيرٍ إذا تسعدينْ
أنا في فؤادكِ يا نورَ حبّي ... جليسَ هواكِ ولسْتُ سَجينْ
أطيرُ وفيكِ أحطُّ جنوناً ... و تبقينَ يا أمُّ عشقي الدَّفينْ
إليكِ الرسالةُ من قعْرِ سجنٍ ... وما السّجنُ إلّا ابتلاء السّنينْ